

التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي
لأراضي دولة فلسطين

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة المنعقد بتاريخ 2014/11/29 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- بعد اطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قراراته وآخرها القرار رقم 7794 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7،
- وعلى البيان رقم 187 بتاريخ 2014/11/2،
- واستناداً إلى قرارات القمة وآخرها قراري قمة الكويت رقم 594 ورقم 595 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
- وبناءً على التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية برئاسة دولة الكويت رئيس القمة الحالية المنعقدة بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2014/11/29،
- وبعد استماعه للعرض المقدم من فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، حول خطة التحرك الفلسطينية المستقبلية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، ووقف الاعتداءات المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك، وعمليات الاستيطان الإسرائيلي المستمرة وسياسة العقاب الجماعي وهدم المنازل، واستخدام سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض والاملاءات بدلاً من السلام، والإصرار على تحويل الصراع إلى صراع ديني من خلال إقرار الحكومة الإسرائيلية لمشروع القرار العنصري للدولة اليهودية، وتأكيد الدعم العربي للموقف الفلسطيني بطرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، تثبيناً لمبدأ حل الدولتين،
- وإذ يُحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الأزمات العميقة التي تواجه عملية السلام جراء وقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نتيجة التعنت الإسرائيلي بالإصرار على مواصلة وتكثيف الاستيطان وتهويد القدس واستمرار عدوانها على المسجد الأقصى المبارك وعدم تنفيذ الاحتلال الالتزام بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي والتي أخلت جميعها بالمرجعيات العربية والدولية لتحقيق السلام

وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967،
- وإذ يستذكر انعقاد هذا الاجتماع في تزامن مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الموافق 2014/11/29 من كل عام، وكذلك تصويت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة في 2012/11/29،

يُقر

- 1- طرح مشروع القرار العربي الخاص بإنهاء الاحتلال بشكل رسمي أمام مجلس الأمن واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في المجلس والمجموعات الإقليمية والقارية والدولية.
- 2- التأكيد على التمسك بمبادرة السلام العربية التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والتي أقرتها القمة العربية في بيروت 2002، حيث لازالت الحل الأمثل لحل القضية الفلسطينية، والتفاعل الايجابي مع المبادرات الساعية لاستئناف المفاوضات وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على أساس هذه المبادرة.
- 3- تكليف وفد وزاري عربي مفتوح العضوية برئاسة دولة الكويت، رئاسة القمة ولجنة مبادرة السلام العربية، وعضوية الجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، والمملكة الأردنية الهاشمية، العضو العربي في مجلس الأمن، ودولة فلسطين، والأمين العام للجامعة لإجراء ما يلزم من اتصالات وزيارات لحشد الدعم الدولي لمشروع القرار العربي أمام مجلس الأمن.
- 4- تأييد مسعى دولة فلسطين للانضمام إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية بما فيها الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية.
- 5- استمرار العمل العربي المشترك لضمان الاعتراف الدولي بدولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 خاصة من قبل الدول التي لم تعترف بها بعد، وفي هذا الصدد يُثمن المجلس قرار مملكة السويد بالاعتراف بدولة فلسطين، وتوصيات البرلمانات البريطانية والأيرلندية والأسبانية بهذا الخصوص، والتحرك البرلماني الفرنسي في هذا الشأن.
- 6- الرفض المطلق والقاطع للاعتراف "بإسرائيل" "كدولة يهودية" ورفض جميع الضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية بهذا الشأن وإدانة كافة الإجراءات الإسرائيلية

لتكريس ما يسمى بيهودية الدولة والتحذير من خطورة هذا التوجه العنصري وعواقبه الخطيرة على الشعب الفلسطيني والمنطقة.

7- رفض وإدانة ممارسات إسرائيل (سلطة الاحتلال) وجميع محاولاتها التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك وفرض السيطرة الإسرائيلية عليه وإدانة الاعتداءات المتكررة كافة، من المتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، وما يمثله ذلك من تهديد باندلاع حرب دينية والتسبب في مزيد من العنف والفوضى في المنطقة.

8- تجديد شكر المجلس وتقديره ومساندته للجهود المكثفة التي يقوم بها جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة الأردنية الهاشمية في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية للمقدسات في القدس الشريف التي يتولاها جلالته لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، ورفض كل محاولات إسرائيل المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية.

9- الترحيب بالقرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي لليونسكو بدورها رقم 195 المنعقدة في باريس بتاريخ 2014/10/28 والتي تقدمت بها كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين بدعم عربي وإسلامي بمتابعة ومراقبة دولة الاحتلال ورصد الانتهاكات اليومية في القدس الشرقية، ويؤكد المجلس على أهمية إرسال بعثة مراقبة من خلال اليونسكو إلى القدس للإطلاع على انتهاكات الاحتلال.

10- دعم الجهود التي تقودها المملكة المغربية التي يرأس عاقلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، في ترؤسها لفريق الاتصال الوزاري الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المعني بالتحرك لفائدة القدس الشريف وفلسطين، واستعداد الجامعة العربية للتنسيق معها لتحقيق الأهداف المرجوة بهذا الشأن.

11- رفض وإدانة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بأشكالها كافة باعتبارها غير شرعية، وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة بما في ذلك محاولات تهويد المدينة وطمس هويتها التاريخية والحضارية والإنسانية والثقافية وتغيير هويتها، وفي هذا الصدد يرحب المجلس بالبيانات التي صدرت عن كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الجلسة الاستثنائية الطارئة التي دعت لها المملكة الأردنية الهاشمية في تاريخ 29 أكتوبر/ تشرين أول 2014، لمناقشة تداعيات القرار الإسرائيلي الخاص ببناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية.

12- مواصلة التحرك العربي في جميع عواصم الدول لدعم طلب دولة فلسطين المُقدم للحكومة السويسرية بصفتها الدولة الوديفة لمواثيق جنيف الأربعة لعام 1949، لدعوة

الأطراف السامية المتعاقدة لإنفاذ واحترام أحكام هذه الاتفاقيات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وذلك لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. كما يُعبر المجلس عن تقديره العميق للجهد الذي بذله الوفد الوزاري العربي برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الكويت ووزير خارجية دولة فلسطين والأمين العام للجامعة العربية، مع الحكومة السويسرية لعقد اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية بشكل عاجل.

13- دعم حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني تحت قيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وتوجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على جهودها لوقف العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة ولعقد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة في القاهرة بتاريخ 2014/10/12، ودعوة الدول التي قدمت الالتزامات بهذا الخصوص في تنفيذ تعهداتها بشكل فوري ومن خلال حكومة الوفاق الوطني.

14- رفض وإدانة ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من إجراءات لتفويض حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني بما في ذلك وقف تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي تجب عليها.

15- التأكيد مجدداً على ضرورة توفير شبكة أمان مالية بقيمة 100 مليون دولار شهرياً لحكومة الوفاق الوطني وذلك لتمكينها من تعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية كافة، وفي هذا الإطار يوجّه الشكر للدول التي أوفت بالتزاماتها في شبكة الأمان المالية ومطالبة باقي الدول بسرعة الإيفاء بالتزاماتها.

16- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة المستجدات.

(ق: رقم 7850 - د.غ.ع.م - 2014/11/29)